المملكة المغربية

جامعة القاضي عياض

الرئاسة

محضر اجتماع مجلس الجامعة
التاسع برسم ولاية 2009-2011

التاريخ : الجمعة 12 فبراير 2010

المقر : رئاسة جامعة القاضي عياض

الحاضرون :

الأعضاء بحكم القانون : السادة محمد مرزاق (رئيسا) - محمد لوديكي - عبد الجليل هنوش - عبد الحق علوي اليزيدي - عبد الله ايت وحمان - بشير سيف الإسلام لخضر - محمد العربي الأشهب - المصطفى حدية - يوسف الفرم - حمادي بوسلوس.

الأعضاء المعنيون : السيد مولاي احمد العمراني.

الأعضاء المنتخبون : السيدات والسادة عبد الواحد أحماني - حسن المازوني - ابراهيم بوعياد - اسماعيل سعدون -نادية شائبي - محمد المخفوق - عبد الغني بوسعود - عزوز قشيقش - سعيد امال -رشيد بنموسى - شفيق بنطالب - خليل مخلص - عبد اللطيف خرباش - محمد الحمداوي - عزيزة بونهير - عبد الهادي الباشا - سعيد أهادي - خالد بنحيدة - محمد بوريش - عبد اللطيف كنيديري - ربيعة بوستة - محمد حمامو - عبد الفتاح بنصالح - أسماء الفرقاني.

الأعضاء المدعوون : السادة بومدين التانوتي - محمد العربي سيدمو - ادريس الغجدامي - مبارك بن الشانعة.

الأعضاء المعتذرون : السيدة والسادة امحمد الأمراني زنطار- محمد أبو صالح - أحمد درجة - محمد فليو - حميد نرجس - فاطمة الزهراء المنصوري - كمال الدين فاهر- مصطفى بداق - خالد برادة.

****

في بداية الاجتماع، قدم المجلس تعازيه في وفاة أب الأستاذ سعيد وهبي تغمده الله برحمته. كما رحب المجلس بالطالبة أسماء الفرقاني من المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير التي انتخبت ممثلة للطلبة بالمجلس على إثر شغور مقعد خاص بفئة الطلبة.

وحدد المجلس جدول أعماله في النقاط التالية :

1 - المصادقة على محضري الاجتماعين السابقين.

2 - تقارير مجلس التدبير واللجان المنبثقة عن المجلس.

3 - ميزانية التسيير العادية لسنة 2010.

4 – مختلفات :

1.4 - انتخاب ممثل الطلبة في حظيرة مجلس التدبير.

2.4 - عملية دراسة الترشيحات لشغل منصب مدير المدرسة العليا للتكنولوجيا بالصويرة.

3.4 - تفعيل المخطط الاستعجالي.

4.4 - وضعية ومستقبل التكوين المستمر.

5.4 - وضعية ومستقبل الصفقات المتعلقة بالإعفاء الضريبي.

6.4 - تصفية ملفات ترقية الأساتذة الباحثين.

7.4 - انخراط الجامعة في الأوراش الوطنية المتعلقة بالبيئة والطاقة.

8.4 - خلق مصلحة قانونية برئاسة الجامعة.

بعد ذلك، تم إخبار أعضاء المجلس بما يلي :

- ✓ صنفت جامعة القاضي عياض في المرتبة الثانية على صعيد دول المغرب العربي، واحتلت المرتبة 25 إفريقيا و32 عربيا وتقدمت ب 175 درجة عالميا.
- ✓ تشارك جامعة القاضي عياض في 3 برامج TEMPUS من أصل 6 تهم الجامعات المغربية.
- ✓ تم تعيين الأستاذ خليل الزنبي، من شعبة الرياضيات بكلية العلوم السملالية، عضوا بالأكادمية الإفريقية للعلوم.
- ✓ احتفلت كلية العلوم والتقنيات بمراكش بتخرج أول فوج للمهندسين.

****

1- المصادقة على محضري الاجتماعين السابقين

صادق المجلس على محضر اجتماع مجلس الجامعة السابع المنعقد بتاريخ 20 أكتوبر 2009 وعلى محضر الاجتماع الثامن المنعقد أيام 03 و11 و23 دجنبر 2009 بعد إدخال بعض التعديلات عليهما.

2 - تقارير مجلس التدبير واللجان المنبثقة عن المجلس

قدمت للمجلس التقارير التالية:

- تقرير مجلس التدبير.
- تقرير لجنة الشؤون البيداغوجية.
- تقرير لجنة البحث العلمي والتعاون.
- تقرير لجنة الشؤون الثقافية والتواصل.
- تقرير لجنة الشؤون القانونية والتنظيمية.

وقدم السيد نائب الرئيس المكلف بالبحث العلمي والتعاون، أمام أنظار المجلس، عرضا حول نتائج تقييم وحدات البحث العلمي المعتمدة سنة 2006 - وقد قامت بهذا التقييم لجنة مكونة من بعض الخبراء المحليين والوطنيين، يومي 7 و8 يناير 2010، بناء على معايير التقييم التي حددتها لجنة البحث العلمي والتعاون المنبثقة عن مجلس الجامعة.

بعد ذالك، ناقش أعضاء المجلس هذه التقارير. ويمكن تلخيص تدخلات السادة الأعضاء في النقاط التالية :

- أشار تقرير مجلس التدبير في توصيته إلى عقلنة اقتناء المعدات وتفادي الازدواجية بين الشعب والمؤسسات. ويمكن العمل بهذه التوصية فيما يخص اقتناء المعدات الكبرى فقط.
- حث مجلس التدبير على ضرورة الحفاظ على جمالية المؤسسات الجامعية فيما يخص توسعة الفضاءات المختلفة واحترام المعايير الاستتيقية الملائمة. بيد أن بناء مقر رئاسة الجامعة لم يلتزم البتة بهذه التوصية على الرغم من أهميتها البالغة وهو ما يفسر حالة الاستياء التي عبر عنها بعض السادة أساتذة شعبة الفيزياء بكلية العلوم والتقنيات.
- فيما يخص الاستمارة المتعلقة بتدبير الموارد البشرية، وبعد مناقشة مستفيضة تقرر الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل مؤسسة.
- لم يتطرق مجلس التدبير إلى اعتمادات برنامج 10.000 مهندس.
- يجب على مجلس التدبير أن يقوم بإعداد تقرير حول صرف ميزانية التسيير لسنة 2009.
- يلزم تعيين ممون بنادي جامعة القاضي عياض للرفع من مستوى التدبير المالي.

- خول مجلس الجامعة بعض الصلاحيات للجنة الشؤون البيداغوجية منها البث في طلبات الاعتماد، لكن هناك عدة نقاط أخرى يستحسن أن ترفع لمجلس الجامعة لاتخاذ قرار فيها. وهناك بعض العمليات البيداغوجية التي يجب توحيدها بين مؤسسات الجامعة نذكر منها توحيد مسطرة اجتياز الاختبارات الاستدراكية أخذا بعين الاعتبار خصوصيات بعض المؤسسات.
- عرفت عملية التقييم الذاتي للمسالك تأخرا ملحوظا.
- يجب على لجنة الشؤون البيداغوجية أن تنكب على دراسة اعتماد المسالك التي ستمكن من الاستجابة للمعايير التي حددها البرنامج الاستعجالي.
- يجب احترام التواريخ المحددة لإجراء عملية اعتماد المسالك. وقد عرفت هذه السنة تأجيل هذه التواريخ مما نتج عنه تأخير في دراسة طلبات الاعتماد والبث فيها.
- يجب على المجلس أن يناقش التوجهات التي تريد الجامعة السير فيها فيما يخص عرض التكوينات حتى تتبوأ الجامعة الريادة في بعض التخصصات.
- سجلت مؤسسات الجامعة عدة موظفين لا ينتمون إليها في الوقت الذي ثم فيه إقصاء عدة موظفين من الجامعة من إمكانية متابعة دراستهم.
- بالنسبة لنتائج تقييم هيآت البحث، فمن المستحب ترتيبهم حسب نسب المنشورات لكل باحث.
- هناك وحدات للبحث لم تتوصل بالدعم المخصص للبحث العلمي.
- يستحسن تقييم طريقة اعتماد وحدات البحث والأخذ بعين الاعتبار خصوصيات بعض المؤسسات وتقديم طلبات عروض عدة مرات عوض مرة واحدة.
- إن الاعتمادات التي خصصت لوحدات البحث عرفت تأخرا في صرفها إما لأسباب تقنية أو لضئالتها، وقد ارتأت بعض الوحدات تجميعها مع اعتماد سنوات أخرى بهدف اقتناء معدات علمية مهمة.
- أثناء عملية التقييم كان من المستحب إيلاء معامل حول أعداد الباحثين بالوحدة.
- يستحب أن تقدم لجنة البحث العلمي والتعاون تقريرها باللغة العربية.
- يجب عرض مشروع التأهيل الجامعي على أنظار لجنة البحث العلمي والتعاون بعد أن قامت لجنة الشؤون القانونية والتنظيمية بإدخال بعض التعديلات عليه.
- يجب تقديم تقارير للمجلس حول مدى تقدم إجراءات البرنامج الاستعجالي.
- يجب على المجلس أن يطلع على مآل تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

بعد ذلك قدم السيد رئيس المجلس توضيحات حول النقاط التي وردت في تدخلات الأعضاء. وانصبت هذه التوضيحات حول النقاط التالية :

- من الناحية البيداغوجية، هناك بعض المشاكل الناتجة عن طريقة اشتغال اللجان. فبالرغم من أن اللجان تشتغل بصفة مكثفة، لكن نظرا للاستعجال في بعض النقاط، فإن المرونة والتكييف يطغيان على تنظيم طريقة أعمالها.
- خول مجلس الجامعة صلاحياته للجنة الشؤون البيداغوجية فيما يتعلق بالبث في طلبات الاعتماد.
- إن القرار أو التوصيات أو الاتفاقات لا تطبق بنفس الطريقة في جميع المؤسسات. لذا وجب إيجاد صيغة موحدة لتفادي مثل هذه التفاوتات في التطبيق.
- ستقدم للمجلس تقارير حول مدى تقدم تفعيل البرنامج الاستعجالي كلما أنجزت عمليات أو قطعت أشواط في الإجراءات.
- بالنسبة لنتائج تقييم وحدات البحث، ستأخذ بعين الاعتبار ملاحظات بعض الأعضاء خاصة منها ما يتعلق بإيلاء معاملات لبعض المعايير.

- تم إعداد الاستمارة المتعلقة بتدبير الموارد البشرية بهدف التعرف على خصوصيات كل مؤسسة وحاجياتها. كما ستمكن الاستمارة من توزيع موضوعي للمناصب المالية والاعتمادات المخصصة للساعات الإضافية والعرضية والتي كلف مجلس التدبير بتوزيعها.
- سيتم دعم نادي الجامعة كما هو محدد في البرنامج الاستعجالي.
- تسجيل الموظفين لمتابعة الدراسة يتم بصفة مجردة إذ يسجل كل من تتوفر الشروط القانونية واللازمة للتسجيل.
- لازالت الجامعة تنتظر إصدار تقرير المجلس الأعلى للحسابات بالجريدة الرسمية.
- تم استئناف الأشغال من أجل تكملة مقر رئاسة الجامعة كما كان مبرمجا له بعد اجتياز عدة مشاكل ومساطر قانونية.

وفي النهاية، صادق المجلس على كل التقارير التي عرضت عليه كما اتخذ القرارات التالية :

- ✓ **وافق المجلس على مقترح لجنة البحث العلمي والتعاون بتمديد اعتماد الفرق والمختبرات التي انتهى اعتمادها أو سينتهي في يوليوز المقبل إلى غاية 31 دجنبر 2010.**
- ✓ **وافق المجلس على مقترح لجنة البحث العلمي والتعاون بإنهاء اعتماد الفريق E02M05 الذي لم يقدم ملفه للتقييم.**
- ✓ **قرر المجلس إحالة مشروع التأهيل الجامعي كما تم تعديله من طرف لجنة الشؤون القانونية والتنظيمية على لجنة البحث العلمي والتعاون وفوض لها صلاحية المصادقة عليه في حدود عشرة أيام.**

3- ميزانية التسيير العادية لسنة 2010

قدم السيد رئيس المجلس عرضا حول مشروع توزيع ميزانية التسيير العادية لسنة 2010. وناقش المجلس هذا المشروع حيث تمحورت تدخلات الأعضاء حول النقاط التالية:

- يجب على وزارة المالية أن تفي بوعدها المتعلق بتخويل الاعتمادات المالية الخاصة بتعويضات المسؤولين إلى الجامعة.
- التمست لجنة البحث العلمي والتعاون الرفع من الميزانية المرصودة لدعم البحث من 7.5% إلى 10% من ميزانية التسيير.
- يجب إيلاء ميزانية لتسيير مركز المعلوميات.
- يتعين مناقشة طريقة صرف الميزانية وإيلاء المراقبة أهمية كبرى.
- لم تتطرق ميزانية التسيير لميزانيتي برنامج 10.000 مهندس وبرنامج 3.300 طبيب وكذا مآل السيارة التي طالبت بها المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بمراكش.
- لم تتطرق ميزانية التسيير إلى مداخيل أخرى إذا ما توفرت بالجامعة.
- يجب الالتزام بالشفافية والنزاهة في صرف الميزانية.
- طالب بعض الأعضاء بالإبقاء على تدبير تذاكر السفر برئاسة الجامعة.

وقدم السيد رئيس المجلس التوضيحات التالية :

- ✓ بالنسبة للاعتمادات الخاصة بتعويضات المسؤولين فهي قيد الدرس في ندوة رؤساء الجامعات.

- ✓ فيما يخص دعم البحث العلمي، فإن الميزانية التي رصدت سنة 2009 كانت كافية لتغطية كل الطلبات.
- ✓ فيما يخص البرامج الحكومية المتعلقة ب10.000 مهندس و3.300 طبيب فسيتم احترام ما تم التعاقد بشأنهما.
- ✓ فيما يخص تفويض تدبير تذاكر السفر الخاصة بدعم حركية الباحثين إلى مؤسسات الجامعة فذلك راجع إلى لامركزة هذا التدبير حتى يتم التسريع من الوثيرة وتفادي مشاكل السقف المحدد لأذينة الطلبية (Bon de commande).

بعد ذلك صادق المجلس على ميزانية التسيير العادية لسنة 2010.

4 – مختلفات

1.4- انتخاب ممثل الطلبة في حظيرة مجلس التدبير

عقب شغور مقعدين لممثلي الطلبة في حظيرة مجلس الجامعة، وبعد إجراء انتخابات جزئية لمهامها، وتطبيقا لمقتضيات المرسوم الوزاري رقم 2.01.2327 الصادر في 4 يونيو 2002 والمتعلق بتحديد كيفيات تعيين أعضاء مجلس تدبير الجامعة، وعملا بالفصل السادس من النظام الداخلي لمجلس الجامعة، جرت عملية انتداب ممثل الطلبة في حظيرة مجلس التدبير فأفرزت عن اختيار الطالبة أسماء الفرقاني من المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير.

2.4- عملية دراسة الترشيحات لشغل منصب مدير المدرسة العليا للتكنولوجيا بالصويرة

بعد إجراء عملية الترشيحات لشغل منصب مدير المدرسة العليا للتكنولوجيا بالصويرة تم إطلاع المجلس على محضر اللجنة التي عينت لهذا الغرض. وقرر المجلس اقتراح الثلاثة مرشحين على السلطة الوصية وهم السادة بلعيد بوكادير ومحمد بهير ويوسف الفرم.

3.4- تفعيل المخطط الاستعجالي

انطلقت عملية أجرأة البرنامج الاستعجالي. وقد تم اتخاذ كل الإجراءات رغم التأخير الذي عرفته والذي كان لزاما منه لتفعيل البرنامج في ظروف حسنة. لكن يلاحظ أن تفعيل البرنامج يمشي بوثيرتين مختلفتين بالمؤسسات ويجب على الجميع الانخراط فيه من أجل إنجاحه.

4.4 - وضعية ومستقبل التكوين المستمر

لوحظ أن هناك تراجعا عرفه التكوين المستمر بالجامعة خلال السنتين الأخيرتين، وذلك بعد إيقاف التكوين المستمر المؤدي إلى دبلوم وطني، علما أن المنافسة ستكون قوية مع القطاع الخاص إذا حصل هذا الأخير على ترخيص لتسليم دبلومات وطنية. كما يعرف هذا النوع من التكوين بعض المشاكل المتعلقة بأداء المستحقات.

وقدمت توضيحات للمجلس حول التكوين المستمر بالجامعة الذي بدأ يعرف تزايدا ملحوظا في أعداد الطلبة المسجلين به بعد انخفاض عرفته السنتين الماضيتين. كما تم التأكيد على وجوب تفعيل خلايا التكوين المستمر بالمؤسسات وأن الرجوع إلى تسليم دبلومات وطنية يجب أن يتم في ظل القانون عند صدور النصوص التنظيمية لهذا النوع من التكوين.

5.4 - وضعية ومستقبل الصفقات المتعلقة بالإعفاء الضريبي

تستفيد الجامعة من الإعفاء الضريبي فيما يخص اقتناء المعدات المخصصة للتدريس والبحث في إطار اتفاقية اليونسكو. ومؤخرا قررت مديرية الضرائب توقيف هذا الإعفاء لكون الجامعة لا تتوفر على التعريف الضريبي Identifiant Fiscal وستتم دراسة هذا المشكل في أقرب الآجالمع المديرية الجهوية الضرائب لإيجاد حل له.

6.4 - تصفية ملفات ترقية الأساتذة الباحثين

عرفت هذه العملية تأخرا مهما مما نتج عنه وضعية غير سليمة. وسيتم تدارك هذا التأخير عند توصل الجامعة بكل القرارات اللازمة وعند حل بعض المشاكل التقنية.

7.4 - انخراط الجامعة في الأوراش الوطنية

يجب على كل الفاعلين بالجامعة ومؤسساتها الانخراط في البرامج الحكومية خاصة منها المتعلقة بالبيئة والطاقة.

8.4 - خلق مصلحة قانونية

في أفق تفويت عدة صلاحيات من المصالح المركزية إلى الجامعات يجب التفكير في خلق مصلحة قانونية برئاسة الجامعة حتى تتمكن من تدبيرأنجع للملفات التي ستكلف بها.

لجنة الصياغة:

المقرر: الكاتب العام للجامعة –ذ. رشيد هلال

المراجعة:

ذ.حسن المازوني

ذ. الحسين أعبوشي

صودق عليه في اجتماع مجلس الجامعة بتاريخ 10 ماي 2010.